

# \*أثر الضوابط الرقابية العامة علي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

## دراسة ميدانية المؤسسات العاملة ببلدية مصراته

أحمد محمد التير

ابراهيم علي أبوشيبه\*

### الملخص

تهدف هذه الدراسة الى، التعرف على أهمية الضوابط الرقابية العامة وأساليبها وبيان مدى مساهمتها في تحقيق الموثوقية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وبيان مدى اتباع اساليب الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومدى ادراك اهمية تلك الاساليب في المؤسسات العاملة في بلدية مصراته. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات العاملة ببلدية مصراته، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تصميم استمارة استبيان التي وزعت على عينة الدراسة البالغ عددها (41) مفردة داخل المؤسسات العاملة في بلدية مصراته، وتم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة أداة الدراسة وتشغيلها ومعالجتها آليا واستخدام النماذج إحصائية لاختبار فرضية الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة لضوابط الرقابية العامة الفعالة، بما يمكن من مواكبة التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، كما أن هناك ادراك واتباع لأساليب الضوابط الرقابية العامة، لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما خلصت إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية.

**الكلمات الدالة:** الضوابط الرقابية العامة، نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، المؤسسات.

### Abstract:

**The impact of the general controls on the electronic accounting information systems**

**Field study of institutions operating in the municipality of misurata**

**Ibrahim Ali Abushaiba**

**Ahmed Mohamed Alteer**

This study aims to show the importance of the controls and methods indicating the extent of their contribution towards the achievement of the high reliability of the electronic accounting information systems as well as the extent of how the methods of the general controls of electronic accounting information systems are being followed, moreover showing the importance of these methods in the institution operating in misurata municipality.

In order to achieve this goal, the researchers conducted a field study that included samples of the institutions operating in misurata municipality and based on the descriptive approach utilizing a questionnaire designed for this particular purpose.

Specific samples of the study wear units within institutions in misurata municipality.

The study concludes that there is a need for effective controls to be able to keep abreast with the developments in the information technology environment.

Furthermore, the study also concludes that there is a statistically significant effect of the general controls methods of electronic systems on the effectiveness of accounting information systems.

**keywords:** General controls, electronic accounting information systems, and institutions.

الوسائل العلمية لحماية وصيانة هذه النظم، ومن قدرة الرقابة الداخلية على متابعة أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، والتأكد من سلامتها عند ممارسة العمليات بمختلف أنواعها، خاصة مع تعدد المخاطر الناجمة عن استخدام الحاسوب والبعد العلمي لآثارها ومحاولة دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال أمن المعلومات الإلكترونية للتغلب على هذه المخاطر والتأكد من توافر وسائل حماية تكفل لأنظمة المعلومات المالية استمرارها، وبالتالي نجاح أداء العمل الرقابي.

#### 1- مشكلة الدراسة:

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يتطلب اهتماماً و تطوراً مماثلاً في مجال الرقابة الداخلية و الضوابط الرقابية من أجل ضمان فعالية هذه الأنظمة والمحافظة على قدرتها على تلبية احتياجات الإدارة، إذ أنه بلا شك أن للرقابة الداخلية دورها الايجابي في الحد من الآثار السلبية لاستخدام تلك الأنظمة، حيث إنها تهدف أساساً إلى ضمان فعالية وكفاءة العمليات و زيادة الثقة والمصادقية على المعلومات المستخرجة من تلك النظم. نظراً لكون عملية الرقابة الداخلية تهدف إلى قياس مدى كفاءة وفاعلية العمليات في تحقيق أهداف المؤسسات في الوقت الملائم والتكلفة المناسبة، بالإضافة الى أن تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات أدى إلى ظهور تحديات ومشكلات رقابية جديدة وازدياد الحاجة إلى بناء وتصميم أدوات رقابية تتناسب مع طبيعة المعالجة الإلكترونية للبيانات وتحدياتها، وضرورة أن يشمل ذلك كافة اساليب الضوابط الرقابية بشقيها التطبيقية والعامة (خصاونة، 2002)، ونظراً لتوجه معظم المؤسسات إلى اقتناء أنظمة المعلومات الإلكترونية وما تتطلب من اساليب ورقابة ملائمة، وحيث إن عدم اتباع الاساليب الرقابية العامة للنظم الإلكترونية سيعرض تلك النظم إلى العديد من

1. مقدمة: إن تبني المؤسسات استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية ساعدها كثيراً على تطوير أساليب إدارتها، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية والسرعة في مجال عملها، وكذلك توفير المعلومات الإدارية والمالية بشكل إلى وتسهيل إمكانية تكامل المعلومات وترابط الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية وبالتالي توفير الإحصائيات والمعلومات الصحيحة على مستوى المؤسسات، ولما كانت أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية منهجاً حديثاً لأداء الأعمال باستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كان لا بد من اتباع أساليب الضوابط الرقابية المناسب لضمان سلامة هذه المعاملات. من جانب آخر، شهدت الرقابة الداخلية تطوراً مستمراً في مفاهيمها، ابتداءً من النظر إلى أهميتها في حماية الأصول من السرقة وسوء الاستخدام والتأكد من صحة المعلومات وكشف المخالفات والنواقص، مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعية، فضلاً عن تحسين نوعية التقارير المالية وتقليل أعمال المراجعة والوقت الضائع بجانب تقليل التكلفة وتقليل الخسائر باعتبارها مرجع إرشادي للعمليات (المطارنة، 2009).

لقد ازدادت أهمية الرقابة الداخلية مؤخراً بصورة ملحوظة وذلك لعدة أسباب أهمها زيادة حجم المشروعات والتعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية وزيادة عدد المؤسسات متعددة الجنسيات وانتشار فروع هذه المؤسسات في دول عديدة وما رافق هذا من تعقيدات طرأت على أنظمتها المحاسبية، ولذلك فإنه من الضرورة التعرف على التطور في الإجراءات والضوابط الرقابية بما يتناسب مع التطور في الأنظمة الإلكترونية المستخدمة، وتهيئة

الإلكترونية للعديد من المخاطر التي تهدد أمنها والتي تم تقسيم إلى أربعة أقسام رئيسية تتعلق بمراحل النظام الأساسية من إدخال وتشغيل ومخرجات والقسم الرابع يتعلق بالمخاطر البيئية، وقد ترجع أسباب حدوث تلك المخاطر إلى أسباب تتعلق بالعمليات التنظيمية والتقنية والاتصالات التكنولوجية ومن جهة أخرى يمكن اعتبارها أسباب إدارية رقابية لها علاقة بالموظفين. ومن جانب آخر يمكن تلخيص أهم أسباب حدوث المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وكما أشار إليها حرية (2006) في الآتي:

1- عدم كفاية وفعالية الأدوات الرقابية المطبقة لدى إدارة المؤسسة.

2- ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى المنشأة وعدم فاعليتها.

3- اشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمة السر.

4- عدم الفصل بين المهام والوظائف المحاسبية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

5- عدم وجود سياسات واضحة وبرامج محددة ومكتوبة تختص بأمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المؤسسة.

6- عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الأجهزة.

7- ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على التطبيقات.

8- عدم وجود سياسات وبرامج محددة ومكتوبة بأمن نظم المعلومات المحاسبية.

يلاحظ أن النقاط السابقة تتمثل في إجراءات وضوابط رقابية لازمة لتحقيق متطلبات أمن وحماية نظم المعلومات المحاسبية من المخاطر المصاحبة لاستخدامها، لذلك يتوجب على

المخاطر والتي تحد تحقيق نظم المعلومات المحاسبية لأهدافها وتفقد مصداقية وموضوعية مخرجاتها، لذلك جاءت هذه الدراسة لدراسة أساليب الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على فعالية نظم المعلومات المحاسبية في البيئة محل الدراسة.

## 2- فرضية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية التالية: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $\leq 0.05$  ( $\alpha$ ) لإستخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته".

## 3- أهداف الدراسة:

في إطار طبيعة الدراسة والمشكلة البحثية فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف مهمة:-

- بيان مدى إستخدام الضوابط الرقابية العامة لنظم الإلكترونية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته.
- بيان مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تلبية متطلبات عملية الرقابة بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته.
- بيان أثر اتباع أساليب الضوابط الرقابية العامة على فعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته.

## 4- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الدراسة المتعلق بالرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وما تطمح إليه الدراسة من نتائج لها علاقة بواقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والضوابط الرقابية العامة لنظم الإلكترونية في البيئة المحلية للبيئة.

## 5- الاطار النظري للدراسة:

### 6-1 نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

تتعرض نظم المعلومات المحاسبية

إدارة نظم المعلومات (القطناني، 2005). وتشمل على الضوابط الرقابية التالية:

### 6-3-1 الرقابة التنظيمية:

تتمثل في الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بفصل الوظائف بين إدارة نظم المعلومات والإدارات الأخرى المستفيدة أو ذات العلاقة، وفصل الواجبات وتقسيمها، وتحديد المسؤوليات في دائرة الحاسوب نفسها من أجل تقليل مخاطر الغش (Chee & Yutaka)، (2006)، ويمكن تحديد ضوابط الرقابة التنظيمية على النحو الآتي:

• تخصيص إدارة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي.

• تحديد واجبات هذه الإدارة من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات وتشغيل الحاسوب والعمليات المساعدة واعداد البرامج وتوصيل المعلومات.

• الفصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية أو تعديل الملفات.

• فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين في مركز الحاسوب.

### 6-3-2 الرقابة على الأجهزة:

تشمل الضوابط والإجراءات الرقابية المصممة لإحكام السيطرة على الوصول المادي للأجهزة كلها، ومن هذه الإجراءات وضع أجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة، عدم السماح بالدخول إلى غرفة الحاسب إلا للأشخاص المخولين بموجب تفويض رسمي، جدران غرفة الحاسوب غير قابلة للاشتعال، واستخدام كلمة مرور فضلاً عن استخدام الخصائص الفيزيائية كالصمة لضبط الوصول إلى غرفة الجهاز، واستخدام سجل الزوار والتوقيع عند الدخول والخروج وتحديد الأماكن التي يقومون بزيارتها، واستخدام أجهزة التنبيه وأجهزة الإنذار للإعلان عن الوصول غير المصرح به (موسكون و سيكن 2002). ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

المؤسسة إتباع عدة ضوابط رقابية عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

### 6-2 أهمية الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

مع تطور تكنولوجيا المعلومات ومع الانتشار الواسع للنظم المحاسبية بطرق الكترونية أصبحت هناك حاجة ماسة لحماية تلك النظم من المخاطر التي تتعرض لها ولتوفير أساليب وضوابط رقابية لحماية النظم المحاسبية الإلكترونية وضمان إتمام عملياتها بالشكل الصحيح وفي الوقت الملائم، ورغم أهمية الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الدوية إلا أنها تزداد أهميتها عند إقتناء نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وذلك لعدة أسباب أهمها:

1. يتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية

• بواسطة الحاسوب يفوق تلك التي تعالج يدوياً مما ينتج عنه زيادة احتمال ارتكاب أخطاء .

• 2. يتم جمع ومعالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صورة غير قابلة للقراءة لا يمكن للإنسان مراقبة هذه البيانات والتحقق من دقتها والتي كان يسهل إجرائها تحت النظام اليدوي للمعلومات المحاسبية.

• 3. يصعب تتبع مسار المراجعة مما قد يترتب عليه احتمال قيام الموظفين غير الأمناء باختلاس مبالغ طائلة من المؤسسات التي يعملون بها .

### 6-3 الضوابط الرقابية العامة لنظم

### المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

الضوابط الرقابية العامة تعد ذات أهمية عالية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فإذا كانت المعالجة الإلكترونية للبيانات تؤدي إلى اختفاء مبدأ تقسيم العمل ظاهرياً وتركيز المهام في إدارة نظم المعلومات، فإن الضوابط الرقابية العامة تمثل سياسات رقابية إدارية وتنظيمية يتم تطبيقها على

- ضمان إجراءات عدم الدخول الى قسم الحاسوب غير أوقات العمل الرسمي.
  - توفير احتياطات لمواجهة أخطار الحوادث مثل الحريق وانقطاع التيار الكهربائي.
  - توفير إجراءات معينة لدخول وخروج الأجهزة من والى المؤسسة.
- 6-3-3 الرقابة على الاتصالات:**

تشمل الضوابط الإجراءات الرقابية المصممة لإحكام السيطرة على الوصول إلى المكونات المنطقية للنظام كلاً، ومن هذه الإجراءات استخدام كلمة السر، وتبويب البيانات حسب أهميتها وحساسيتها، وتشفير البيانات، والجدران النارية، وفحص الاختراق، وتقنيات الإشعار باستلام رسالة، والإجراءات التنظيمية، وسياسات التعامل مع أخطاء النظام وإجراءاته، ومصفوفة الرقابة على الوصول (الليثي، 2005). ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- ضمان إجراءات رقابية لتأمين الشبكة الداخلية ومتابعة البيانات واكتشاف نقاط الضعف.
- توفير إجراءات وتعليمات إدارية يتم بموجبها ابعاد الموظفين غير المخولين عن النظام.
- استخدام كلمات السر للتأكد من ان الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم الاتصال بالنظام.

#### 6-3-4 الرقابة على توثيق النظام وتطويره:

تشمل كلّ الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بتوثيق نظم المعلومات وتوصيفها بمكوناتها المادية والمنطقية، وتوثيق إجراءات المستخدم النهائي فضلاً عن توثيق كلّ حالات التطوير والتحديث المستمرة للنظام بعد تشغيله، حيث يتم توثيق النظام من خلال التوصيف الكامل للمكونات المادية والمنطقية للنظام وتوصيف الإجراءات العملية للمستخدم النهائي، وتوثيق إجراءات تطوير النظام وإدامته في اطار مجموعة من المعايير والإرشادات (الحكيم، 2010).

- ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:
- الاحتفاظ بالنسخ الاصلية للملفات والبرامج في أماكن آمنة في المؤسسة.
- الحصول على الموافقات الرسمية على آل خطوة من خطوات تصميم وتطوير النظام.
- مراعاة اختبار النظام في ظل ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية.

#### 6- الدراسات السابقة:

❖ دراسة أبوشييه (2017)، كانت بعنوان "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراته"، هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في مدينة مصراته، و على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر، و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها أن حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك نتيجة قلة الخبرة الواعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المؤسسة نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المؤسسة. و ان المصارف العاملة ببلدية مصراته تتبع إجراءات حماية كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأوصت الدراسة بضرورة دعم الإدارة العليا لأمن المعلومات المصرفية.

❖ دراسة Yose & Choga (2016) بعنوان: "Usage of Computerized Accounting Information Systems at Development Fund Organizations: The Case Of Zimbabwe"، وتناولت الدراسة استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في معالجة المعاملات المحاسبية وإعداد البيانات المالية. ان

Information Systems and Perceived Security Threats in Developing Economies: The Nigerian Case" هدفت الدراسة الى تحليل التهديدات والمخاطر المحتملة في أنظمة معلومات المحاسبة الإلكترونية في الشركات النيجيرية، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان وموجة الى مستخدمي أنظمة المحاسبة الإلكترونية، حيث تم تجميع المعلومات لكي توضح التهديدات الشائعة لنظم معلومات المحاسبة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة الى أنه وعندما لا توجد سيطرة ورقابة محكمة فان المستخدمين وغير المستخدمين يشكلون تهديدات رئيسية على المعلومات المستخدمة في المحاسبة الإلكترونية، وتم اقتراح أنه على الإدارة أن تطبق إجراءات التفويض حسب الحاجة فقط، أي المستخدمون المخولون يجب أن يكون عندهم صلاحية الوصول إلى التطبيقات والبيانات بما يمكنهم من اداء مهام معينة فقط.

❖ دراسة **Al-Hanini (2012)** بعنوان " Risks of Using Computerized Accounting Information Systems in the Jordanian Banks; their reasons and ways of Prevention". هدفت هذه الدراسة لتمييز مخاطر أنظمة معلومات المحاسبة الإلكترونية في المصارف الأردنية، أسبابها وطرق المنع. حيث صمم استمارة استبيان ووزع إلى عينة شمل 63 مستجيب، حلت البيانات باستخدام (SPSS)، وتوصلت الدراسة الى انه هناك مخاطر تهدد أمن أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف الأردنية؛ بخصوص المستخدمين كإدخال البيانات خاطئة عمداً، مخاطر بخصوص اصابة الفيروسات لأنظمة المعلومات الإلكترونية، مخاطر بخصوص الرقابة الداخلية ودخول الغير مخولون والاطلاع على البيانات، و مخاطر بخصوص الكوارث الطبيعية والغير الطبيعية مخاطر. وتوصلت الدراسة الى ان

العديد من إدارات القطاع العام انتقل من استخدام نظم المعلومات المحاسبية اليدوية الى استخدام نظم المعلومات المحاسبة الإلكترونية، وهذا يعني أن إدارة وموظفي منظمات الاموال قد أدركت أهمية ومساهمة النظم الجديدة من حيث الكفاءة والفعالية والموثوقية وكذلك تقديم تقارير مالية أفضل، ومن خلال استخدام اسلوب المقابلات الشخصية واستمارة الاستبيان تم تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حيث توصلت الدراسة الى أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تقلل من وقوع الأخطاء، وتوفر في وقت الانجاز، وكذلك تخفيض التكاليف التشغيلية الى أدنى حد ممكن، بالإضافة الى عرض أفضل للتقارير المالية، وأوصت الدراسة الى العمل باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالكامل في جميع إدارات المنظمات محل الدراسة من أجل تلبية احتياجات مستخدمي التقارير مالية ومدعم بمعلومات ذات جودة عالية.

❖ دراسة **البحيصي (2014)** وكانت بعنوان " مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة"، هدف الدراسة للتعرف على مدى قدرة وفعالية الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع على الرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت تسعة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض ووزع إلى عينة شمل 45 مستجيب، وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آلياً حلت البيانات باستخدام (SPSS) وباستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية، وتوصلت الدراسة الى انه لاستخدام اسلوب الرقابة العامة اثر كبير علت فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

❖ دراسة **Muhrta and Ogundeji (2013)** بعنوان: " Computerized Accounting "

موثوقية المعلومات المحاسبية. كما أوصت الدراسة بضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية، و ضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في إدارة نظم المعلومات بهدف زيادة تأهيلهم في مجال الضوابط.

❖ **دراسة احمر (2006)** بعنوان " اسباب ضعف الاجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية"، هدفت الدراسة الى تحليل اسباب ضعف النظم الرقابية في النظم المحاسبية التي تؤثر على قدراته لتحقيق اهدافه، واعتمادا على الدراسات التي تناولت النظم المحاسبية ونظم المعلومات، وتوصلت الدراسة الى ان الاسباب تمثلت في عدم نضوج النظرية المحاسبية، وفي تنوع المؤهلات العلمية لذى المعنيين بالنظم المحاسبية، كما تبين ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خدمت النظم المحاسبية ولكن حملته المخاطر والمعوقات وتهديدات لامنيتها معلومتها، كما أكدت الدراسة على ضرورة الاعتماد على المتخصصين في النظم المحاسبية عند تصميم النظم والاهتمام بالبيئة الرقابية الداخلية، كما اكدت على المزيد من البحوث في هذا المجال.

❖ **القطناني (2005)** كانت بعنوان " الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة دراسة تحليلية"، هدفت الدراسة إلى فحص وتتبع الإجراءات والضوابط الرقابية العامة والتطبيقية في النظام المحاسبي الإلي المطبق في المصارف التجارية في الأردن، فضلاً عن دراسة حالة مصرف الإسكان للتجارة والتمويل في عمان من حيث فحص الإجراءات والضوابط الرقابية العامة والتطبيقية في النظام المحاسبي الإلي المطبقة في هذا البنك وتتبعها وبيان مدى توافقها وكفايتها مقارنة بالمعايير والضوابط الرقابية المتعارف عليها.

أحد أهم اسباب هذه المخاطر هو نقص الخبرة لدى مستخدمي النظم، وعدم تدريبهم على استعمال كيفية استخدام وسائل حماية النظم قبل مباشرة اعمالهم.

❖ **دراسة هلدني و الغبان (2010)** كانت بعنوان "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق"، هدفت الدراسة الى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق سلامة العمليات المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت عشرة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آلياً واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية . وخلص البحث الى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية، وان هناك دور معنوي ذا دلالة احصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب.

❖ **دراسة حمادة (2010)** كانت بعنوان "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، هدفت إلى دراسة الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لضوابط الرقابة بمكوناتها المختلفة أثر كبير في زيادة

ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبياً وتكنولوجياً.

#### ❖ ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

من خلال استطلاع على الدراسات السابقة يتضح لنا أن معظم هذه الدراسات قد تناولت العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما أيضاً تناولت المخاطر المتأثرة جراء استخدام مثل هذه التقنيات، ودور الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، وفي معظم الدراسات ركزت على المصارف التجارية، وجلها كانت في بيئات خارجية، لتأتي الدراسة للبحث في مجال دراسة الرقابة الداخلية والضوابط الرقابية العامة على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالبيئة المحلية الليبية.

#### 7- الطريقة والإجراءات:

##### 8-1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الأدب المحاسبي ذا العلاقة بموضوع الدراسة، وكما سيتم استخدام المنهج الوصفي المرتكز على الدراسة الميدانية للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية، وتحقيق أهداف واختبار صحة فرضية الدراسة، بهدف التعرف على أثر استخدام الضوابط الرقابية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المؤسسات العاملة في مدينة مصراتة من خلال الاعتماد علي استبانة تم تصميمها وفقاً للخطوات العلمية المتعارف عليها.

##### 8-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

اشتمل مجتمع الدراسة على المؤسسات الصناعية والخدمية العاملة في بلدية مصراتة وتعتمد على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في عملياتها المالية. أما عينة الدراسة تم اختيارها بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة لأن عدد الفئات التي اشتمل عليها مجتمع غير محددة، وحسب الإمكانيات المتوفرة لإجراء هذه الدراسة فقد اشتملت

وقد خلصت الدراسة إلى عدم توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية بالأردن مع ضوابط الرقابة التنظيمية، ووجود ضعف كبير في الضوابط والأدوات الرقابية المطبقة؛ وكعدم وجود لجنة مستقلة للرقابة على نظم المعلومات المحاسبية، وتدوير مواقع العمل وفصل الوظائف المتعارضة، مع وجود تطبيق ضعيف لضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها ضمن أدوات النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في الأردن بشكل عام، كما خلصت الى وجود تطبيق بدرجة متوسطة للضوابط الرقابية المتعلقة بتوثيق النظم وتطويرها مع عدم كفايتها وعدم وجود آليات محددة لتوثيق الأخطاء ومراجعتها في النظام.

#### ❖ دراسة القشي (2003)، بعنوان "مدى فاعلية نظم

المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية والوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية بحيث يضمن حماية معقولة من قرصنة الإنترنت، ويسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح من خلال اتباع أدوات رقابية متعددة لتفادي سلبية الأمان وسلبية التوكيدية وسلبية الموثوقية المفقودة في التجارة الإلكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى إن حل مشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي ممكن من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تسهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي ان توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لايمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت؛ وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية



تم اختبار الصدق الظاهر للاستبيان وذلك بعرضه على مجموعة من المحكمين لأخذ آرائهم حول المقياس ومدى صلاحيته لاختبار فرضيات الدراسة، حيث وتم توزيع عدد (4) استمارات على خبراء في الجانب العملي والتطبيقي، وقد تم الاستفادة من ملاحظاتهم، وتم الأخذ باقتراحات المحكمين للوصول بالاستمارة لشكلها النهائي.

كما تم اختبار الثبات وذلك بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، بحيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وحتى يتم التأكد من ثبات أداء عينة الدراسة لهذا الاختبار، وكانت النتائج مقبولة احصائيا والمبينة في الجدول (2) ادناه.

**الجدول (2) معامل ثبات الاتساق الداخلي لإبعاد استمارة الاستبيان (كرونباخ ألفا)**

الرقم	البعد	قيمة (α) ألفا
1	استخدام اساليب الضوابط الرقابية العامة.	0.702
2	فعالية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	0.805

#### 8-5 الاساليب الاحصائية:

ل للوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها، فقد تم عرض وتبويب البيانات، وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب، إذ جرى معالجة البيانات لغرض اختبار فرضيات الدراسة ونموذجها حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات استمارة الاستبيان والحصول على إجابات لجميع أسئلة استمارة الاستبيان لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المختلفة إذ تم استخدام كلا من الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

- معامل (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقاييس المستخدم.

العينة على عدد 41 مفردة. وقد تم توزيع الاستبيان عدد (49 استمارة) وتم استلام (45 استمارة) وعند مراجعة الاستمارات المستلمة تم استبعاد مفردتين لنقص البيانات، واستبعاد عدد مفردتين أجرتين لاستخدامهما أنظمة محاسبية يدوية، كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول (1) نسبة استجابة عينة الدراسة**

النسبة	العدد	البيان
100%	49	الاستمارات الموزعة
91.8%	45	الاستمارات المستلمة
83.67%	41	الاستمارات القابلة للتحليل

#### 8-3 ادوات الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة الدراسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتم استخدامها لاختبار فرضية الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبيان قائمة تحتوي على عدد من الاستفسارات والأسئلة ليقوم الأفراد محل الدراسة بالإجابة عليها، تم تفرغها ليم تبويبها وتلخيصها واستخلاص النتائج منها وصولا لتحقيق أهداف الدراسة.

#### وفيما يلي عرض لتصميم الاستمارة:

تم تصميم استمارة الاستبيان مقسمة لجزئين رئيسيين هما:

الجزء الاول/ المعلومات الديموغرافية، والجزء الثاني/ الموضوعي (المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة)، حيث تم تصميم الجزء الأول لمعرفة خصائص عينة الدراسة وتم تصميم الجزء الثاني لاختبار الفرضيات. وصممت الأسئلة لتناسب مع مقياس ليكارث الخماسي الذي يحمل خمس إجابات وذلك لمعرفة اتجاه آراء الأفراد المكونين لعينة الدراسة حول هذا الموضوع، وقد تم استخدام درجة الثقة (95%) في الاختبارات مما يعني أن مستوى الدلالة (5%).

#### 8-4 اختبار الصدق والثبات:

• - اختبارات الاحصاء الوصفي "المتوسط الحسابي والانحراف المعياري".

عدد المحاسبين بالمؤسسة:  
الجدول (5) خصائص عينة الدراسة حسب عدد المحاسبين بالمؤسسة

النسبة	العدد	عدد المحاسبين
29.3	12	أقل من 5
24.4	10	من 5 إلى 10
46.3	19	أكثر من 10
100.0	41	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (5) أن ما نسبته (29.3%) من المشاركين في عينة الدراسة يعملون بمؤسسة بها أقل من (5) محاسبين، وما نسبته (24.4%) يعملون بمؤسسة بها (من 5 إلى 10) محاسبين، وما نسبته (46.3%) يعملون بمؤسسة بها أكثر من 10 محاسبين، وهذا مؤشر جيد يساعد على استقراء فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

• - اختبار التوزيع الطبيعي.

عدد المتخصصين في نظم المعلومات بالمؤسسة:  
الجدول (6) خصائص عينة الدراسة حسب عدد المتخصصين في نظم المعلومات بالمؤسسة

النسبة	العدد	المتخصصين في نظم المعلومات
65.9	27	أقل من 5
26.8	11	من 5 إلى 10
7.3	3	أكثر من 10
100.0	41	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (6) أن ما نسبته (65.9%) من المشاركين في الدراسة يعملون بمؤسسة بها أقل من (5) متخصصين في نظم المعلومات، وما نسبته (26.8%) يعملون بمؤسسة بها (من 5 إلى 10) متخصصين في نظم المعلومات، وما نسبته (7.3%) يعملون بمؤسسة بها أكثر من 10 متخصصين في نظم المعلومات، المؤسسات محل الدراسة لديها عدد من المتخصصين في نظم المعلومات وبالتالي نتوقع أن يكون هناك معرفة واهتمام بالنظم.

• - اختبار الانحدار.

8- عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1-9 وصف خصائص عينة الدراسة:

• - الوظيفة التابع لها المستجوب:

الجدول (3) خصائص عينة الدراسة حسب الوظيفة

النسبة	العدد	المسمى الوظيفي
78.0	32	الحسابات
9.8	4	الشؤون الادارية
2.4	1	معالجة البيانات
9.8	4	المراجعة والرقابة
100.0	41	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (3) أن ما نسبته (78%) من المشاركين في الدراسة يتبعون وظيفة الحسابات، والباقي موزعون بين الشؤون الادارية ومعالجة البيانات والمراجعة والرقابة، وهذا يعطي مؤشر عن قرب المستجوبين من اعمال النظم المحاسبية الالكترونية والرقابية وهو مؤشر لمعرفة بموضوع الدراسة.

• - طبيعة نشاط المؤسسة:

الجدول (4) خصائص عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

النسبة	العدد	طبيعة النشاط
51.2	21	خدمية
48.8	20	صناعية
100.0	41	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (51.2%) من المشاركين في الدراسة يعملون بمؤسسات خدمية، وما نسبته (48.8%) يعملون بمؤسسة صناعية، نلاحظ أن هناك توازن حيث اشتملت عينة الدراسة على القطاعين - الصناعي - الخدمي ( بمعنى وجود تجانس في عينة الدراسة.

يتضح من الجدول (9) أن المشاركين في عينة الدراسة الذين تعرضت المؤسسة التي يعملون بها لخسائر نتيجة لمخاطر النظام وحيث كان سبب وقوع الخسائر لدى (92.7%) منهم تصرفات غير أمينة من قبل الموظفين، ومانسبتهم (2.4%) أن سبب الخسائر تصرفات غير أمينة من قبل أطراف خارجية مثل القرصنة، ومانسبتهم (4.9%) أن سبب الخسائر كان تصرفات غير أمينة سواء داخلية أو خارجية، حيث أن جل الخسائر نابعة عن تصرفات غير أمينة من قبل الموظفين.

### 9-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

لكي يتم استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها، أضع الباحثان المعلومات التي وفرتها استمارة الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام كل من مقاييس المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري. المتوسط الحسابي باعتباره مقياساً للوزن النسبي للبنود المشمولة في أسئلة استمارة الاستبيان، والانحراف باعتباره مؤشراً على مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين الآراء حول تلك البنود. حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان الأداء الوصفية للإجابات أفراد العينة، تم تحديد مستوى القيام بالإجراءات طبقاً لمقياس اختبار الاستبانة الآتي: فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدت عليها الدراسة عند تحليل المتوسطات الحسابية لمدى مستوى الموافقة حيث يكون من (3) فما فوق تدل على الموافقة وبناء على ذلك فقد تم تحديد ثلاث مستويات الموافقة كالاتي (ضعيف 3-3.66، متوسط 3.66-4.33، مرتفع من 4.33 فما فوق)، أما أقل من 3 فتعبر عن عدم الموافقة، وعلى ذلك الأساس سيتم تقسيم مستويات استخدام الاساليب الرقابية العامة، ومستويات فعالية نظم المعلومات المحاسبية.

### • نوع النظام المحاسبي بالمؤسسة:

الجدول (7) خصائص عينة الدراسة حسب نوع

#### النظام المحاسبي بالمؤسسة

النسبة	العدد	نوع النظام المحاسبي
41.5	17	الي بالكامل
58.5	24	خليط من اليدوي والإلكتروني
100.0	41	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (7) أن ما نسبته (41.5%) من المشاركين في الدراسة يعملون بمؤسسة تستخدم نظام محاسبي يعتمد بدرجة كبيرة على الكمبيوتر شديد الإلية، وما نسبته (58.5%) يعملون بمؤسسة تستخدم نظام محاسبي خليط من العمل اليدوي والتشغيل الإلكتروني، مما يعني أن العينة تهتم باستخدام التقنية الحديثة.

### • الخسائر الناتجة عن خلل في أمن المعلومات:

الجدول (8) خصائص عينة الدراسة حسب تعرض المؤسسة لخسائر نتيجة مخاطر النظام

النسبة	العدد	الخسائر
75.6	31	لا
24.4	10	نعم
100.0	41	الإجمالي

يتضح من الجدول (8) أن ما نسبته (75.6%) من المشاركين في الدراسة يعملون بمؤسسة لم تتعرض لخسائر نتيجة لمخاطر النظام، وما نسبته (24.4%) من المشاركين قد تعرضت لخسائر نتيجة لمخاطر النظام، مما يعطي مؤشرات أن الشركات لديها حماية ضد مخاطر النظام.

### • سبب الخسائر المالية الناتجة عن خلل في أمن

المعلومات:

الجدول (9) خصائص عينة الدراسة حسب سبب الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة

النسبة	العدد	سبب الخسائر
92.7	38	تصرفات غير أمينة من قبل الموظفين
2.4	1	تصرفات غير أمينة من قبل أطراف خارجية مثل القرصنة
4.9	2	تصرفات غير أمينة سواء داخلية أو خارجية
100.0	41	الإجمالي

فقرة على حدى ولكل محور وللمتغير ككل، كما هو موضحا في الجدول (10) ادناه.

( ) وانحراف معياري بلغ (0.429) ، فيما حصلت فقرة "الحصول على الموافقات الرسمية على كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير النظام" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (1.001)، وبشكل عام يتبين ومن خلال نتائج الاجابة عن فقرات الاستبانة والتي كانت المؤشر لقياس لمستوى استخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الالكترونية كان متوسط. وبالمقارنة بين انواع الأساليب الرقابية، فيأتي استخدام اساليب رقابة الاتصالات في المرتبة الاولى، بمتوسط حسابي مرتفع (4.50)، وتأتي استخدام اساليب رقابة الاجهزة في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي مرتفع (4.39)، وتأتي استخدام اساليب الرقابة التنظيمية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي متوسط (4.19)، ام استخدام اساليب رقابة توثيق وتطوير فأتي في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي متوسط (4.12).

## 9-2-1 التحليل الوصفي لأسئلة متغير استخدام ضوابط رقابية عامة في ظل النظم الالكترونية:

تم اجراء التحليلي الوصفي من خلال اختيار المتوسط الحساب والانحراف المعياري لكل من جدول (10) يمكن استخلاص ما يلي: ان مستوى استخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الالكترونية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين ( 3.73 - 4.63)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى استخدام ضوابط رقابية عامة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية البالغ (4.29) في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين ( 0.429 - 1.093) ، في حين الانحراف المعياري العام لمستوى استخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الالكترونية بلغ (0.365) يعتبر صغير نسبيا فذلك يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة. وجاءت الفقرات التي تنص على "استخدام كلمات السر للتأكد من ان الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم الاتصال بالنظام " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.49 ما يشير الى ان مؤسسات عينة الدراسة تولي اهتماما أكبر بالضوابط الرقابية على الاتصالات، تم بالضوابط الرقابية على الاجهزة، واهتماما اقل بالضوابط الرقابية التنظيمية والضوابط الرقابية على توثيق وتطوير النظم.

## جدول (10) التحليل الوصفي " استخدام أساليب

## الضوابط الرقابية العامة للنظم الالكترونية "

ت	الفقرة	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة لكل الوزن	النسبة لكل الاوزن
<b>اساليب الرقابة التنظيمية:</b>					
1	تخصيص إدارة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونيًا في الهيكل التنظيمي.	4.37	0.581	1	4
2	تحديد واجبات هذه الإدارة من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات وتشغيل الحاسوب والعمليات المساعدة واعداد البرامج وتوصيل المعلومات	4.27	0.501	2	7
3	الفصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية أو تعديل الملفات	4.02	0.987	4	12
4	فحص طرق تخصيص المهام والمسئوليات الخاصة بالعاملين في مركز الحاسوب .	4.05	0.835	3	11
	<b>جميع الفقرات معاً</b>	<b>4.18</b>	<b>.488</b>	<b>متوسط</b>	<b>3</b>
<b>اساليب رقابة الاجهزة:</b>					
1	ضمان إجراءات عدم الدخول الى قسم الحاسوب غير أوقات العمل الرسمي.	4.17	1.093	3	9
2	توفير احتياطات لمواجهة أخطار الحوادث مثل الحريق وانقطاع التيار الكهربائي	4.71	0.512	1	1
3	توفير إجراءات معينة لدخول وخروج الأجهزة من والى المؤسسة .	4.24	0.888	2	8
	<b>جميع الفقرات معاً</b>	<b>4.37</b>	<b>0.528</b>	<b>مرتفع</b>	<b>2</b>
<b>اساليب رقابة الاتصالات:</b>					
1	ضمان إجراءات رقابية لتأمين الشبكة الداخلية ومتابعة البيانات واكتشاف نقاط الضعف	4.37	0.581	3	5
2	توفير إجراءات وتعليمات إدارية يتم بموجبها ابعاد الموظفين غير المخولين عن النظام.	4.46	0.745	2	3
3	استخدام كلمات السر للتأكد من ان الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم الاتصال بالنظام	4.63	0.536	1	2
	<b>جميع الفقرات معاً</b>	<b>4.49</b>	<b>0.429</b>	<b>مرتفع</b>	<b>1</b>
<b>اساليب رقابة توثيق وتطوير:</b>					
1	الاحتفاظ بالنسخ الاصلية للملفات والبرامج في أماكن آمنة في المؤسسة.	4.34	0.617	2	6
2	الحصول على الموافقات الرسمية على كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير النظام.	3.73	1.001	1	12
3	مراعاة اختبار النظام في ظل ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية.	4.07	0.818	3	10
	<b>جميع الفقرات معاً</b>	<b>4.07</b>	<b>0.540</b>	<b>متوسط</b>	<b>4</b>
	<b>جميع فقرات المجال معاً</b>	<b>4.29</b>	<b>0.365</b>	<b>متوسط</b>	

تم اجراء التحليل الوصفي من خلال اختبار المتوسط الحساب والانحراف المعياري لكل

9-2-2 التحليل الوصفي لأسئلة متغير فعالية نظم المعلومات المحاسبية:

فقرة على حدى وللمتغير ككل، كما هو موضحا في الجدول (11) ادناه.

جدول (11) التحليل الوصفي لفقرات مجال " فعالية نظم المعلومات المحاسبية "

م	الفقرة	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة الوزنية
1	يزود نظم المعلومات المحاسبية الادارة بمعلومات تساعد على تنفيذ الأنشطة والخطط المرسومة في كافة مراحل العمل.	4.20	0.679	3
2	يزود نظم المعلومات المحاسبية الادارة بالمعلومات المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات التصحيحية.	3.76	0.799	9
3	يوفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير رقابية عن أداء المستويات الادارية المختلفة في الوقت الملائم.	4.00	0.775	7
4	يوفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير رقابية عن أداء المستويات الادارية المختلفة لتمكين الادارة من اتخاذ الاجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها.	4.24	0.799	2
5	يزود نظم المعلومات المحاسبية الادارة بمعلومات تساعد على تنفيذ ولمساعدتها في انجاز المهمات وتحقيق الأهداف.	3.80	0.749	8
6	يوفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات إضافية) قوائم تحليلية، جداول احصائية، رسوم بيانية، ..) تساعد الادارة على اجراءات المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل في المؤسسة.	3.76	0.734	9
7	تساهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية بصورة مباشرة اجراءات الرقابة والضبط الداخلي.	4.20	0.601	4
8	توفر نظم المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الادارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها.	4.07	0.787	5
9	تساهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية بشكل فعال في تحديد الانحرافات السالبة عن الموازنة واتخاذ الاجراءات التصحيحية بشأنها.	4.29	0.602	1
10	تساعد المعلومات المحاسبية في متابعة مدى فاعلية القرارات التي تم اتخاذها.	4.05	0.947	6
	جميع الفقرات معاً	4.09	0.385	متوسط

حيث يشير الجدول (11) إلى مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين ( 3.76 - 4.29)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة البالغ (4.12) في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين ( 0.601 - 0.947) ، في حين الانحراف المعياري العام لمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة بلغ (0.385) يعتبر صغير نسبيا فذلك يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة.

حيث يشير الجدول (11) إلى مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين ( 3.76 - 4.29)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة البالغ (4.12) في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين ( 0.601 - 0.947) ، في حين الانحراف المعياري العام لمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة بلغ (0.385) يعتبر صغير نسبيا فذلك يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة.

(، وبشكل عام يتبين ومن خلال نتائج الاجابة عن فقرات الاستبانة والتي كانت المؤشر لقياس الفاعلية أن مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة كان متوسط .

### 9-3 اختبار الفرضية:

عملت الدراسة في هذا الجانب على اختبار فرضية الدراسة ، من خلال اختبار مدى قبولها أو رفضها، واختيار الاختبار المناسب يجب اولا اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وذلك كما يلي:

### • اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولموجروف-سمرونوف (1- Sample K-S)

فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته".

لاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الاولى/** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية التنظيمية للنظم الالكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته".

**الفرضية الفرعية الثانية/** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية على اجهزة النظم الالكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته".

**الفرضية الفرعية الثالثة/** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية على اتصالات النظم الالكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته".

وجاءت الفقرة " تساهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية بشكل فعال في تحديد الانحرافات السالبة عن الموازنة واتخاذ الاجراءات التصحيحية بشأنها" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.602)، فيما حصلت الفقرة "يزود نظم المعلومات المحاسبية الادارة بالمعلومات المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات التصحيحية" والفقرة "يوفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة معلومات إضافية (قوائم تحليلية، جداول احصائية، رسوم بيانية)، تساعد الادارة على اجراءات المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل في المؤسسة" على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري بلغ (0.734 & 0.799) سيتم عرض اختبار كولموجروف-سمرونوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .ويوضح الجدول رقم (3-4) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 وهذا دليلا على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

### الجدول (12) اختبار التوزيع الطبيعي (( 1- Sample Kolmogorov-Smirnov

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الإجمالية
المحور الأول	استخدام اساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الالكترونية.	13	0.937	0.343
المحور الثاني	فعالية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.	10	0.797	0.548

9-3-1 الفرضية : "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الالكترونية على

تم استخدام اختبار الانحدار لأثر أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية عند بمستوى دلالة ( $0.05 \leq \alpha$ )، حيث تم إخضاع المعلومات الخاصة بالفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول ادناه.

الفرضية الفرعية الرابعة/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ( $0.05 \leq \alpha$ ) لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية على توثيق وتطوير النظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراتة".

الجدول (13) أثر استخدام الضوابط الرقابية العامة للنظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية

المتغير التابع فعالية EAIS			المتغير المستقل
Sig.	t-value	Std. Beta	الضوابط الرقابية العامة
0.956	.056	0.010	اساليب الرقابة التنظيمية
0.001	3.564	0.549	اساليب رقابة الاجهزة
0.041	-2.118-	-0.324-	اساليب رقابة الاتصالات
0.144	1.492	0.254	اساليب رقابة توثيق وتطوير
4.880			F value
0.352			R2
0.280			Adjusted R2
0.593			R

الرقابية على الاتصالات من حيث الاثر على فعالية نظم المعلومات المحاسبية ( $\beta=0.324$ ) ( $p<0.05$ )، واما اساليب الضوابط الرقابية على توثيق وتطوير فآثرها غير معنوي " ضعيف" على فعالية نظم المعلومات المحاسبية ( $\beta=0.280$ )، ( $p>0.05$ )، تليها اساليب الضوابط الرقابية التنظيمية فآثر غير معنوي " ضعيف جدا" ( $\beta=0.010$ )، ( $p>0.05$ ).

ايضا اشارة نتائج التحليل الى رفض الفرضية الفرعية الاولى (اساليب الرقابة التنظيمية و فعالية نظم المعلومات المحاسبية) وقبول الفرضية الفرعية الثانية (اساليب رقابة الاجهزة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية)، وقبول الفرضية الفرعية الثالثة (اساليب رقابة الاتصالات وفعالية نظم المعلومات المحاسبية)، ورفض الفرضية الفرعية الرابعة (اساليب رقابة توثيق وتطوير وفعالية نظم المعلومات المحاسبية).

وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية قبولاً جزئياً التي تنص "يوجد اثر لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية

يوضح الجدول (13) الأثر المحتمل لاستخدام أساليب الرقابة العامة في ظل النظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \leq \alpha$ ) لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، حيث كانت نتيجة تحليل الانحدار ( $F=4.880$ )، ( $p<0.05$ )، وبلغ معامل الارتباط R ( $0.593$ )، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ ( $0.352$ ) مما يعني ان أساليب الضوابط الرقابية العامة للنظم الإلكترونية تفسر فقط ما نسبته  $35.2\%$  من التغير في مستوى فعالية نظم المعلومات المحاسبية.

اما عند تحليل عناصر الضوابط الرقابية العامة، فنستنتج الاتي:

اساليب الضوابط الرقابية على الاجهزة لها الاثر الاكبر على فعالية نظم المعلومات المحاسبية ( $\beta=0.549$ )، ( $p<0.05$ )، وتايها اساليب الضوابط



بإختبار فرضية الدراسة التي تعلق بتبيعة استخدام أساليب والضوابط الرقابة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتوصلت إلى عدة نتائج ساهمت في تحقيق أهداف الدراسة، وتحاول الدراسة في هذا الجانب الإشارة إلى أبرز هذه النتائج وهي:

1. ان نسبة احتمال وقوع الخسائر المالية الناتجة عن خلل في أمن المعلومات اقل من 25%، وان السبب وراء ذلك جلها نتيجة تصرفات غير أمينة من قبل الموظفين.
2. يتم استخدام الضوابط الرقابية العامة فعالة بمستوى متوسط في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
3. نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية فاعلية وتفي بالمتطلبات عملية الرقابة بمستوى متوسط.
4. هناك أثر ايجابي لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية العامة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بصفة عامة.

#### 10-2 التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل له من نتائج

يوصي الباحثان:

1. بضرورة قيام المؤسسات العاملة في مدينة مصراته بضرورة مواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية و أساليب الرقابة على النظم الإلكترونية وكذلك تأهيل الطاقم العامل في مجال الرقابة على استخدام أساليب ووسائل الرقابة على النظم الإلكترونية.
2. كذلك الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، ومحاولة الاستفادة منها، بما يسهم في تحقيق كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها وإيفائها بالمتطلبات الرقابية.
3. ونظراً لأن المؤسسات عليها أن تعمل دائماً على تطوير نظام رقابة داخلي فعال يستطيع الاستجابة للتغيرات التي يحدثها عصر تكنولوجيا المعلومات، فلا بد أن يتوفر في بناء النظام جميع مكوناته

العامة للنظم الإلكترونية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية"، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدراسات السابق (هلدني والغبان، 2010 & حمادة، 2010).

ولمزيد من التحليل حول طبيعة الاثر للضوابط الرقابية على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته، يمكن تلخيص التالي:

- لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية التنظيمية للنظم الإلكترونية أثر ايجابي ضعيف جدا على فعالية نظم المعلومات المحاسبية.
- لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية على اجهزة النظم الإلكترونية أثر ايجابي على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته.
- لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية على اتصالات النظم الإلكترونية أثر سالب على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته، هذه النتيجة غير متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة (دراسة حمادة (2010))، قد يرجع لعدم تفهم وعدم قبول الاجراءات الرقابية بالخصوص بعينة الدراسة.
- لاستخدام أساليب الضوابط الرقابية على توثيق وتطوير النظم الإلكترونية أثر ايجابي ضعيف على فعالية نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسات العاملة في مدينة مصراته.

#### 9- النتائج والتوصيات

يتناول هذا الجزء أهم استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل السابق للبيانات والمعلومات المتاحة، وكذلك عرض الاقتراحات و التوصيات حيال تلك النتائج.

#### 10-1 النتائج:

تناوت الدراسة الضوابط الرقابية العامة وأثرها علي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، وذلك

- الاساسية بدءاً من بيئة الرقابة ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة، للتأكد من شمولية نظام الرقابة الداخلية على جميع العمليات التشغيلية.
4. ايضاً نوصي بمزيد من الدراسات الكيفية والكمية والمتعلقة بالضوابط الرقابية على نظم المعلومات المحاسبية و لتغطية أوجه القصور التي صاحبت اجراء الدراسة الحالية، وخاصة فيما يتعلق بالضوابط الرقابية على الاتصالات.
- ### المراجع
- اولا/المراجع العربية:
1. ابوشيبه، ابراهيم علي. و الفطيمي، محمد مفتاح. (2017) مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراتة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، المجلد(5)، عدد خاص، 80-97.
  1. احمر، اسماعيل حسين. (2006) اسباب ضعف الاجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية، تنمية الرافدين، 82 (28)، 21-46.
  2. البحيسي، عصام محمد. (2014) مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس.
  3. الحكيم، سليم. (2010) أثر إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(26).
  4. حمادة، رشا، (2010) "اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير،
- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26).
5. خصاونة، ريم. (2002) أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
  6. القطناني، خالد محمود حسن. (2005) الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة: دراسة تحليلية للمصارف التجارية في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.
  7. القشي، ظاهر شاهر يوسف. (2003) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية.
  8. الشريف، حرية شعبان. (2006) مخاطر نظم المعلومات للالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
  9. موسكون، ستيفن وسيكن، مارك. (2002) نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات، ترجمة كمال الدين سعيد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
  10. المطارنة، غسان فلاح. (2009) تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن.
  11. الليثي، فؤاد. (2006) تقييم الاثار المتوقعة لمعيار المراجعة الالية على ضوابط الرقابة المحاسبية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 55.
  12. هلدني، آلان عقيب. الغبان، ثائر صديري. (2010) دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان

العراق، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، السنة السابعة.

تانيا/ المراجع الانجليزية:

- 1- Chee, C. W. & Yutaka, C. *The use of organization controls and their effects on data manipulation and management and management myopia: A Japan vs. U.SA comparison. Accounting Organizations and Society*, Vol 21.
- 2- Al-Hanini, E. (2012). The Risks of Using Computerized Accounting Information Systems in the Jordanian Banks; their reasons and ways of Prevention. *European Journal of Business and Management*, 4(20), 53-63 .
- 3- Yose, M., & Choga, F. (2016). Usage of Computerized Accounting Information Systems at Development Fund Organizations: The Case Of Zimbabwe. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, , 18(2), 33-36.
- 4- Muhrtala, T. O., & Ogundeji, M. (2013). Computerized Accounting Information Systems and Perceived Security Threats in Developing Economies: The Nigerian Case. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 1(1), 9-18.